الأمم المتحدة
A/HRC/56/9/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
10 June 2024
Arabic
Original: Spanish

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والخمسون
18 حزيران/يونيه – 12 تموز/يوليه 2024
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

المكسيك

إضافة

تعليقات على الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

1- تؤكد الدولة المكسيكية من جديد تعهدها بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وكذا انفتاحها على الحوار والتعاون والتدقيق الدولي، وهي عناصر أساسية في سياسة الدولة المكسيكية ذات العنصرين المتكاملين: السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.

2- وانطلاقاً من هذه الروح، تعرض المكسيك موقفها من التوصيات التي تلقتها خلال التقييم الرابع للحالة فيها في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، الذي جاء نتيجة مشاورات واسعة النطاق داخل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للاتحاد.

3- وفي إطار هذه الممارسة أيضاً، عقدت الحكومة المكسيكية اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني نوقشت فيها الشواغل والأولويات في هذا المجال.

التوقيع والتصديق على الصكوك

4- كانت المكسيك ولا تزال بلدا يسعى باستمرار إلى تعزيز تطور بنيته المؤسسية في مجال حقوق الإنسان. ولذلك، تقبل التوصيات 29-1، و29-2، و29-3، و29-5، و29-6، و29-7، و29-8، و29-9، و29-10.

5- وتسعى الدولة المكسيكية إلى إعطاء الأولوية لانضمامها للصكوك الدولية التي تتضمن المعايير الأكثر تقدماً في هذا المجال. ومما يدل على ذلك أن دولة المكسيك صدقت عام 2020 على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، وكلاهما من صكوك منظمة الدول الأمريكية. وعليه، فإنها تحيط علماً بالتوصيتين 29-11 و29-202.

6- وأجرت المكسيك أيضاً إصلاحاً دستورياً عام 2021 يتماشى مع اتفاقية عام 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية ومع الصكوك الدولية المتعلقة بالموضوع التي تعد المكسيك طرفاً فيها، ومن ثم تحيط علماً بالتوصية 29-4.

آليات متابعة التوصيات، والتدريب في مجال حقوق الإنسان، والتعاون المتعدد الأطراف

7- لدى بلدنا آليات هدفها ضمان التنفيذ الفعال للتوصيات التي يتلقاها البلد، ولهذا السبب يقبل التوصيتين 29-19 و29-33.

8- وتقبل حكومة المكسيك أيضاً التوصيتين 29-30 و29-92.

9- ومن ناحية أخرى، فإن سياسة المكسيك المتعددة الأطراف هي حجر الزاوية في سياستنا الخارجية، ولهذا السبب تقبل المكسيك التوصية 29-27.

عدم التمييز

10- تكفل حكومة المكسيك ممارسة حقوق الإنسان في ظروف من المساواة وعدم التمييز، بهدف تحقيق المساواة الحقيقية، ولذلك تقبل التوصيات 29-35، 29-36، و29-37، و29-38، و29-39، و29-41، و29-43، و29-46، و29-49، و29-50، و29-51، و29-52، و29-132، و29-133، و29-149، و29-151، و29-215، و29-275، و29-283، و29-290، و29-291.

المساواة بين الجنسين

11- تعزز سياستنا الوطنية للمساواة بين المرأة والرجل، وكذلك السياسة النسوية الخارجية، عدم التمييز، وتكافؤ الفرص، والمساواة في المعاملة، والمساواة الحقيقية، والمشاركة المتساوية في جميع المجالات، وكذلك الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان لجميع النساء على تنوعهن. ولذلك، تقبل المكسيك التوصيات 29-34، و29-42، و29-44، و29-47، و29-148، و29-166، و29-167، و29-168، و29-169، و29-216، و29-217، و29-222، و29-228، و29-257.

الأطفال والمراهقون

12- تعمل حكومة المكسيك، من خلال النظام الوطني للحماية الشاملة للأطفال والمراهقين، على ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للأطفال والمراهقين وحمايتها وتعزيزها. وتصديقا لهذا التعهد، تقبل المكسيك التوصيات 29-150، و29-152، و29-153، و29-154، و29-201، و29-203، و29-258، و29-259، و29-260، و29-261، و29-262، و29-263، و29-264، و29-266.

الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للمنحدرين من أصل أفريقي

13- تحظى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية وللمكسيكيين المنحدرين من أصل أفريقي بالأولوية لدى الحكومة المكسيكية، ولهذا السبب تتضمن جميع البرامج الاجتماعية الحكومية منظوراً متعدد الثقافات. وبناءً على ذلك، تقبل المكسيك التوصيات 29-40، و29-177، و29-206، و29-210، و29-276، و29-278، و29-279، و29-280، و29-281، و29-282، و29-285، و29-286، و29-287، و29-288، و29-289، و29-292.

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى

14- تعمل حكومة المكسيك على حماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى وتعزيز نمائهم الشامل وعيشهم حياة خالية من العنف والتمييز. وبناءً على ذلك، تقبل المكسيك التوصيات 29-294، و29-295، و29-296، و29-297، و29-298، و29-299، و29-301، و29-302.

الأشخاص ذوو الإعاقة

15- لدى المكسيك نظام قانوني وهيكل مؤسسي يحظر التمييز على أساس الإعاقة. ولذلك، تقبل المكسيك التوصيات 29-267، و29-268، و29-269، و29-270، و29-271، و29-272، و29-273، و29-274.

مكافحة الفقر

16- تركزت سياسة المكسيك في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة قيد الاستعراض على مكافحة الفقر والأسباب الهيكلية لانعدام المساواة والتمييز والعنف. وفي هذا الصدد، تقبل المكسيك التوصيات 29-175، و29-176، و29-178، و29-179، و29-180، و29-182.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

17- لحكومة المكسيك سياسة عامة تكفل الحق في الغذاء والقضاء على الجوع، ولهذا السبب تقبل التوصية 29-181.

18- ومن ناحية أخرى، تضمن الدولة المكسيكية، من خلال المدرسة المكسيكية الجديدة، التي تنفذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الشامل للجميع، إمكانية الحصول على تعليم جيد وتسعى إلى خفض معدلات التسرب المدرسي. ونتيجة لذلك، تقبل المكسيك التوصيات 29-192، و29-193، و29-194، و29-196، و29-198، و29-199، و29-200، و29-204.

19- ويضع النظام الصحي الوطني السياسة الصحية الوطنية لضمان حق كل فرد في الحماية الصحية وينفذها. وبناءً على ذلك، تقبل المكسيك التوصيات 29-158، و29-173، و29-174، و29-183، و29-185، و29-187.

20- وعلى نفس المنوال، تروج المؤسسات الحكومية لنشر الحقوق الجنسية والإنجابية من أجل تعزيز الاستقلالية الجسدية للأفراد، ولا سيما المجموعات التي تعاني من حالات الهشاشة. ولهذا السبب، تقبل المكسيك التوصيات 29-184، و29-186، و29-188، و29-189، و29-190، و29-191، و29-197.

21- وقد روجت حكومة المكسيك للسياسة الجديدة للحد الأدنى للأجور التي تسعى إلى تسوية الدين التاريخي من أجل جعل أجر العمال الذين يتقاضون أقل الأجور أجرا كريما. وبناءً على ذلك، تقبل المكسيك التوصية 29-170.

22- وفي المسائل البيئية، تواصل الحكومة المكسيكية الترويج لسياسة الحفاظ على النظم الإيكولوجية الوطنية وتنوعها البيولوجي وتنميتها المستدامة واستعادتها. وبناءً على ذلك، تقبل التوصيتين 29-207 و29-209.

23- وتقبل المكسيك أيضاً التوصية 29-211 بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

استقلال القضاء

24- تدرك حكومة المكسيك أن استقلال القضاء أمر لا غنى عنه لتوطيد سيادة القانون في البلاد. وفي هذا الصدد، تقبل التوصية 29-109.

مكافحة الإفلات من العقاب

25- تعزز المكسيك تعهدها بمكافحة أسباب وآثار الفساد والإفلات من العقاب مكافحة مباشرة وتؤكده من جديد. وبناءً على ذلك، تقبل المكسيك التوصيات 29-31، و29-82، و، و29-93، و29-99، و29-101، و29-106، و29-107، و29-108، و29-110، و29-116، و29-121، و29-243.

استخدام القوة

26- لدى المكسيك القانون الوطني لاستخدام القوة لعام 2019، وكذلك بروتوكول استخدام أفراد جهاز الحماية الاتحادي للقوة لعام 2021، وكلاهما ينص على أن استخدام القوة يجب أن يخضع لمبادئ الضرورة المطلقة والشرعية والوقاية والتناسب والعقلانية والمساءلة. ولذلك، تقبل المكسيك التوصيات 29-72، و29-74، و29-76، و29-77، و29-95، و29-96، و29-98، و29-205، وتحيط علماً بالتوصية 29-75.

27- وبالمثل، في إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن العام، أُعطيت الأولوية لاستخدام المعلومات الاستخبارية على استخدام القوة، من أجل تنفيذ اعتقالات لمتهمين بارتكاب العنف وفقاً للقانون ومن دون التأثير على السكان المدنيين. ففي المكسيك، لا يُتجسس على أحد ولا يراقب أحد؛ وبدلاً من ذلك، تُستخدم الاستخبارات لإضعاف الهياكل الإجرامية في الوقت نفسه. ولهذا السبب، تحيط المكسيك علماً بالتوصية 29-73.

28- وإضافة إلى ذلك، تشارك القوات المسلحة المكسيكية في مهام الأمن العام بطريقة استثنائية ومنظمة وخاضعة لإشراف الحرس الوطني وتابعة له ومتكاملة معه. وإضافة إلى ذلك، جرى تعزيز الحرس الوطني لأعمال الاستجابة للكوارث، وكذلك لمهام الأمن العام، حيث حظي بمستويات عالية من القبول لدى السكان، وذلك دائماً تحت قيادة سلطة مدنية. ولهذا السبب، تحيط المكسيك علماً بالتوصية 29-83.

29- وتنفذ حكومتنا سياسة لعدم الإفلات مطلقا من العقاب تشمل أفعال الأجهزة العسكرية. وتضمن المساءلة السلطاتُ المدنية وكذلك وكالات إقامة العدل وإنفاذ القانون. ونتيجة لذلك، تحيط المكسيك علماً بالتوصية 29-103.

30- وتحيط المكسيك علماً أيضاً بالتوصية 29-94، حيث إن مسألة نزع السلاح قيد التحليل بالفعل أمام السلطات المختصة وقد أصدرت محكمة العدل العليا قرارات في هذا الصدد.

الأشخاص المحرومون من الحرية وظروف الاحتجاز

31- تتبنى السياسة الأمنية في المكسيك نهجاً يسعى إلى معالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة والعنف، وهو نهج يعترف بالتحديات المتعلقة بالاحتجاز والأشخاص المحرومين من حريتهم. وفي هذا الصدد، تقبل التوصيتين 29-80 و29-85.

الاحتجاز السابق للمحاكمة والاحتجاز من دون تهمة

32- في عام 2019، عُرض على مجلس شيوخ الجمهورية مشروع مرسوم يلغي الفقرة الثامنة من المادة 16 من الدستور بشأن إلغاء الاحتجاز من دون تهمة (arraigo)؛ وفي عام 2023، قُدمت التماسات تطلب استكمال العملية التشريعية. وبالمثل، أقرّ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، خلال زيارته للمكسيك عام 2023، بتراجع استخدام الاحتجاز من دون تهمة منذ عام 2013 وأنه نادراً ما يُلجأ إليه هذه الأيام.

33- ومن ناحية أخرى، يعطي نظام العدالة الجنائية الاتهامي أهمية لحق الأشخاص الذين يرتكبون جريمة في الحرية. ومع ذلك، يضع الدستور الاتحادي نفسه قيوداً على تطبيق تدابير احتياطية مثل الحبس الاحتياطي المعلَّل والحبس الاحتياطي غير الرسمي في حالة الجرائم الخطيرة وعندما لا تكون التدابير الاحتياطية الأخرى كافية لحماية الضحية أو الشهود أو المجتمع.

34- وتتطلب هذه المسألة التنسيق بين فروع الحكومة الثلاثة، الأمر الذي سيتطلب جهوداً طويلة الأجل مستمرة في الزمن. وفي هذا الصدد، تحيط المكسيك علماً بالتوصيات 29-78 و29-79 و29-81.

التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتجار بالأشخاص

35- تلتزم المكسيك التزاماً كاملاً بإلغاء التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي هذا الصدد، قدمت السلطة التنفيذية الاتحادية عام 2023 الاستراتيجية الوطنية الأولى لمناهضة التعذيب. وبناءً على ذلك، تقبل المكسيك التوصيات 29-64 و29-65 و29-86.

36- وتبذل الحكومة المكسيكية جهوداً مشتركة بين المؤسسات لتنفيذ سياسات عامة لمنع جريمة الاتجار بالأشخاص، والتحقيق فيها، وكذا تقديم الرعاية الشاملة التي يحتاجها الضحايا. وبناءً على ذلك، تقبل المكسيك التوصيات 29-155، و29-156، و29-157، و29-159، و29-160، و29-161، و29-162، و29-163، و29-164، و29-165، و29-212.

37- وبالمثل، لدى الحكومة المكسيكية نظام وطني لرعاية الضحايا، الغرض منه وضع وتنظيم والإشراف على المبادئ التوجيهية والخطط والبرامج والمشاريع والإجراءات والسياسات العامة الأخرى التي يتم تنفيذها من أجل حماية الضحايا وإعانتهم ومساعدتهم ورعايتهم وضمان وصولهم إلى العدالة والحقيقة والجبر الشامل على المستويات المحلية والاتحادية والبلدية. وبالتالي، تقبل المكسيك التوصيتين 29-29 و29-119.

العنف الجنساني ضد النساء والفتيات والطفلات

38- للمكسيك نظام وطني لمنع العنف ضد المرأة ورعاية ضحاياه والمعاقبة عليه واستئصاله، وهو آلية مشتركة بين المؤسسات تنسق الجهود والأدوات والسياسات والخدمات والإجراءات لضمان حق المرأة في حياة خالية من العنف. وفي هذا الصدد، تقبل المكسيك التوصيات 29-45، و29-48، و29-213، و29-214، و29-218، و29-219، و29-220، و29-221، و29-223، و29-224، و29-225، و29-226، و29-227، و29-229، و29-230، و29-231، و29-232، و29-233، و29-234، و29-235، و29-236، و29-237، و29-238، و29-239، و29-240، و29-241، و29-242، و29-244، و29-245، و29-246، و29-247، و29-248، و29-249، و29-250، و29-251، و29-252، و29-253، و29-255، و29-256، و29-313، و29-314.

الصحافيون والمدافعون عن حقوق الإنسان

39- لدى الدولة المكسيكية، منذ عام 2012، قانون لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين أنشأ آلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين. كما نقرّ بالأهمية الأساسية لحماية حياة وسلامة وحرية وأمن جميع الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في حالات خطر ناجمة عن تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، ولذلك، تقبل التوصيات 29-32، و29-100، و29-102، و29-111، و29-112، و29-113، و29-115، و29-120، و29-122، و29-123، و29-124، و29-125، و29-126، و29-127، و29-128، و29-129، و29-130، و29-131، و29-134، و29-135، و29-136، و29-137، و29-138، و29-139، و29-140، و29-141، و29-142، و29-145، و29-146، و29-208، و29-277، و29-284.

الأشخاص المتنقلون

40- لدى المكسيك التزام متجدد بإدارة تدفقات الهجرة المنظمة والآمنة والنظامية بطريقة إنسانية تحترم حقوق الإنسان؛ وتتعامل مع الهجرة من منظور إقليمي-يغطي نصف الكرة الأرضية، يعالج الأسباب الهيكلية. وبناءً على ذلك، تقبل المكسيك التوصيات 29-12، و29-13، و29-14، و29-21، و29-22، و29-23، و29-24، و29-25، و29-26، و29-195، و29-303، و29-304، و29-305، و29-306، و29-307، و29-308، و29-309، و29-310، و29-311، و29-312.

41- ومن ناحية أخرى، ينص قانون الهجرة على احتجاز الأشخاص الخاضعين لإجراء من إجراءات الهجرة، على ألا يتجاوز 36 ساعة، وفقاً للمعايير الأخيرة لمحكمة العدل العليا للأمة. ونتيجة لذلك، تحيط المكسيك علماً بالتوصية 29-15.

42- وتحيط المكسيك علماً بالتوصية 29-315. ومع ذلك، يجدر التأكيد على أن هناك مبادرة متعلقة بقانون عام لمنع التهجير القسري الداخلي والتحقيق فيه والمعاقبة عليه وتقديم التعويضات عنه قيد التحليل حالياً داخل السلطة التشريعية. وعلى نفس المنوال، أُدرج التهجير القسري الداخلي لأول مرة في التاريخ في البرنامج القطاعي للشؤون الداخلية للفترة 2020-2024.

انعدام الأمن والجريمة المنظمة

43- لدى حكومة المكسيك استراتيجية وطنية للأمن العام تهدف إلى منع العنف، تتبع نهجا قائما على حقوق الإنسان ونوع الجنس ونهجا متمايزا ومتخصصا، وفقاً لاحتياجات الفئات التي تعاني من حالات الضعف مع التركيز على تحسين ظروف رفاه السكان.

44- وتنفذ هذه الاستراتيجية إجراءات منسقة مع جميع الوكالات والمستويات الثلاثة للحكومة، الأمر الذي أرسى أسس توطيد السلام والعدالة في المكسيك. وبناءً على ذلك، قبلت التوصيات 29-67، و29-84، و29-88، و29-89، و29-90، و29-91، و29-143، و29-147، و29-254، و29-265.

45- وبالمثل، تقبل المكسيك أيضاً التوصيات 29-68، و29-66، و29-70، و29-71. وعلى الرغم من أن الإطار القانوني المكسيكي لا يتطرق لمفهوم الإعدام خارج نطاق القضاء، إلا أنه يتضمن قوانين وبروتوكولات وطنية بشأن استخدام القوة باتباع نهج وقائي وقائم على حقوق الإنسان.

46- وتحيط المكسيك علماً بالتوصية 29-87، حيث إن حكومة المكسيك تنفذ عمليات ضد الاتجار بالمخدرات من دون أن تكون في "حرب" ضده.

حالات الاختفاء القسري

47- تلتزم الدولة المكسيكية بنموذج للتنسيق المؤسسي الواسع النطاق بين لجان البحث (الوطنية والمحلية)، ومكاتب المدعين العامين (الاتحادية والولائية)، والشرطة (البلدية والولائية والاتحادية)، والسلطات الأخرى (الهجرة، والدبلوماسية، والطب الشرعي، والمساعدة الاجتماعية، وغيرها)، ومن خلال التعاون الدولي للبحث عن المفقودين وتحديد أماكنهم وهوياتهم. وفي هذا الصدد، تقبل التوصيات 29-16، و29-17، و29-18، و29-20، و29-28، و29-53، و29-54، و29-55، و29-56، و29-57، و29-58، و29-59، و29-60، و29-61، و29-62، و29-63، و29-97، و29-104، و29-105، و29-114، و29-117، و29-118، و29-144، و29-171، و29-172، و29-293، و29-300، و29-316، و29-317، و29-318.

خاتمة

48- تكرر الدولة المكسيكية تأكيد تعهدها بمواصلة التقدم بخطوات حازمة في مواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً في مجال حقوق الإنسان.

49- والدولة المكسيكية ليست غافلة عندما يتعلق الأمر بتقييم الفرص والتحديات التي تواجهها، ناهيك عن أن تكون غير مبالية. ويعد الحوار المستمر مع المجتمع المدني والتعاون مع المنظمات الدولية عنصرين أساسيين في التغلب على التحديات العالقة وبناء مكسيك تُحترم وتحمى فيها حقوق الإنسان.